أكد أنها تعد من أبرز المشاريع الحضرية البيئية في المنطقة

وزير الإسكان السعودي : حديقة الشهيد بالكويت تجربة ملهمة وإثراء للبيئة العمرانية في الخليج

وزير البلديات والإسكان ماجد الحقيل

حديقة الشهيد في العاصمة الكويت

مناظر خلابه على مد النظر

مـا شـاهدته خلال زيـارتي للكويت من مشـاريع عمرانية مدعاة للبهجة والفخر

توقفـي في الحديقة أمر لا يمكن تجـاوزه دون إبداء الإعجاب به لتفاصيله الوطنية المتكاملة

الرياض – «كونا»: أشاد وزير البلديات والإسكان الســـعودي ماجد الحقيل بحديقة الشهيد في دولة الكويت معتبرا أنها إثراء عمراني للبيئة العمرانية في الخليج.

وقال وزير البلديات والإسكان في حسابه على منصة «لينكدان» عقب زيارته للكويت مؤخرا للمشاركة في الاجتماع الثامن والعشرين لأصحاب المعالي وزراء شؤون البلديات بدول مجلس التعاون إن ما شاهده خلال زيارته للكويت من مشاريع عمرانية مدعاة للبهجة والفخر.

وأضاف الحقيل «رغم مروري ومشاهدتي للعديد من المشاريع العمرانية الجميلة فان توقفي في حديقة الشهيد امر لا يمكن تجاوزه دون إبداء الاعجاب به فحديقة الشهيد تعد من أبرز المشاريع الحضرية البيئية في المنطقة».

جداريات الحديقة

وأوضح الحقيل أن هذا المشروع يجمع في تفاصيله بين الذاكرة الوطنية والتكامل البيئي والوظيفة المجتمعية في تجربة متكاملة تعبر عن وعي حضري متقدم فمنذ لحظة الدخول تتجلى ملامح التخطيط المدروس الذي يعطي للمكان معنى يتجاوز الجمال البصري ليغدو مساحة تنمي الانتماء وتقري جودة الحياة.

تجربة تعبر عن وعي حضري متقدم وملامح تخطيط مدروس تتجاوز الجمال البصري

مسرح للذاكـرة وجسر يـعبر بالمدن نحـو التوازن البيئي والإنساني في رحلتنا الملهمة

وأضاف «من نصب الشـــهيد التذكاري إلى حلقة السلام ثم إلى المرافق المتنوعة كبحيرة الحزام الأخضر والمجسمات الفنية والمكونات البيئية الدقيقة كموطن الطيور والمنخفض الملحي يظهر الحرص على تكوين مشهد عمراني يوازن بين الهوية والاستدامة».

وذكر أن «هذه الحديقة تعكس ما نؤمن به في وزارة البلديات والإسكان في السعودية أن المساحات العامة حين تصمم بوعي تصبح عنصرا فاعلا في التنمية ومسرحا للذاكرة وجسرا يعبر بالمدن نحو التوازن البيئي والإنســـاني في رحلتنا الملهمة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030».

وأعرب في الختام عن كل الشكر والتقدير للقائمين على هذا المشروع الرائد الذي يعبر عن «نهج حضري متقدم يعزز جودة حياة الإنســـان ويثري البيئة العمرانية الخليجية».

تتمات

السفير الفرنسي

وفي حوار أجرته معه «الصباح» جدد السفير غوفان التزام فرنسا السياسي والدفاعي، الدائم والقوي، مع الكويت، مضيفا: «أؤكد لكم ان التعـــاون بين البلدين في مجال الدفاع جيد جدا، ولافتا الى وقوف فرنسا جنبا إلى جنب مع الكويت خلال حرب التحرير العام 1991، ومن هذه الصداقة بنينا مع بعض علاقة عسكرية متينة جدًا».

وفي رده على سؤال لـ «الصباح» بشأن التعاون السياسي بين البلدين، أشار الســـفير غوفان الى النتائج المثمرة والايجابية لزيارة وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو للكويت، منذ أقل من شهر واحد – في 24 أبريل الماضي- حيث استقبله سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ورئيس مجلس الوزراء بالانابة الشيخ فهد اليوسف، كما أجرى محادثات مهمة للغاية مع وزير الخارجيـــة عبدالله اليحيا، تطرقت الى كيفية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، إضافة الى بحث المســـتجدات الاقليمية والدولية.

وفي رده على سؤال آخر بشأن آفاق التعاون في المستقبل القريب بين البلدين، أكد السفير غوفان أن فرنسا تنتظر الزيارة المرتقبة لسمو امير البلاد الشيخ مشعل الأحمد إلى باريس، صيف العام الحالي، تلبية لدعوة رسمية من رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، ونأمل أن تتم هذه الزيارة التاريخية في أقرب فرصة، لأنها بالتأكيد تتوج العلاقات بين البلدين وتدفع بها الى مرحلة متقدمة جدًا في مختلف المجالات.

أضاف السفير غوفان: ولا ننسى انه في العام المقبل تحل الذكرى الـ 65 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والكويت، وسيتم الاحتفال من خلال تعزيز الشراكة بين البلدين من خلال مشاريع طموحة ومبتكـــرة، والتوقيع على مذكرات تفاهم في مجالات الكفاءة في مجالات الكفاءة والانتقال الطاقي واتفاق حكومي بشأن المعلومات المصنفة في مجال الدفاع.

ولفت إلى استعداد فرنسا من خلال شركاتها التي تتميز بالكفاءة والسمعة الدولية الطيبة، للمشاركة بفاعلية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، إضافة الى تعزيز الاستثمارات المتبادلة في المجالات الابتكارية، مما يؤدي الى فوائد للبلدين، وذلك من خلال برنامج استثماري مشترك يتم الاتفاق عليه لاحقا، علاوة على تطوير التعاون في مجالات الطاقة والرعاية الصحية والبنية التحتية والاغذية الزراعية والسلع الفاخرة.

وتابـــع: هذا يعطيكم فكرة عن مـــدى سرعة وجودة تقدم العلاقات الثنائية المتميزة بين فرنسا والكويت، والغد المشرق في تاريخها امتدادا لما سبق من السنوات الماضية.

وســـألت «الصباح» السفير غوفان عن البيان المشترك الذي أصدرته فرنسا وبريطانيا وكندا، أمس الأول، بشأن المستجدات المأساوية في قطاع غزة ، فاجاب:

شكرًا لك على سؤالك، لأن فرنسا، مع المملكة المتحدة وكندا ودول حليفة أخرى ودول متشـــابهة في الرأي، أصدرت بيانا واضحا للغاية بشـــأن غزة ، وخاصة بشأن الحاجة المطلقة لوقف القتال، والتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية، ووقف جميع أعمال العنف غير المتناسبة ضد المدنيين في غزة.

أضاف: الوضع في غزة الآن مُريع، إنه وضعٌ مُريع ، وفرنسا، كغيرها من الدول، تبذل قصاري جهدها لإنهاءٍ هذا الوضع ، وأؤكد لكم أن المســـألة سياسية فقط ، لن يُحل الوضع بقتل الناس، بل بحل سياسي. وهذا ما تسعى فرنسا إلى تحقيقه.

واردف : «في 17 يونيو «حزيران» المقبل، سيُعقد المؤتمرُ الدوليُ في نيويورك ، وتشارك في رئاسته فرنسا والمملكة العربية السعودية، ويُركز بشكلٍ خاص على تنفيذ حل الدولتين، لانه الوحيد الكفيل بضمان سلامٍ دائم».

واشـــار الى أن البيان الفرنسي البريطاني الكندي ، أكد: «لن نقف مكتوفي الأيدي إزاء الأعمال المشينة لحكومة نتنياهو في غزة، ولدينا إجراءات حاسمة، ولايمكن احتمال الوضع الحالي، والعنف الاعمى من جانب الحكومة الإسرائيلية، وحظر دخول المساعدات حولا القطاع الى مقبرة. وفي الوقت نفسه على حماس الافراج عن جميع الرهائن المحتجزين لديها».

وقال وزير الخارجية الفرنسي جـــان نويل بارو، في حديث لاذاعة فراس انتر : « مصممون على الاعتراف بدولة فلسطين».

من جهة أخرى، وفي أمسية مميزة مكرسة للابتكار والرؤى المستقبلية، استضافها السفير الفرنسي في الكويت بمقر إقامة الليلة قبل الماضية، أكد السفير أوليفييه غوفان، التزام فرنسا بتعزيز التعاون التكنولوجي الشامل والأخلاقي، مُشيرا إلى قمة عمل الذكاء الاصطناعي التي عُقدت في باريس في وقت سابق من هذا العام.

وأشاد غوفان بالمشاركة الفاعلة لوزير الاتصالات الكويتي والوفد المرافق له، قائلا: تعكس هذه المشاركة التزام دولة الكويت بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتفتح آفاقا لتعاون متين بين فرنسا والكويت في هذا المجال».

العجيل : إعادة

افتتاح مؤتمر «إستراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025»، الذي تنظمه هيئة تشجيع الإستثمار المباشر، بالتعاون مع مجموعة «ذا بزنس يير»، ويشارك فيه نخبة من القيادات الاقتصادية وصناع القرار، من مختلف القطاعات داخل الكويت وخارجها ويستمر ليوم واحد.

أضاف أنه في ضوء هذه السياسات الاقتصادية تجلت مجموعة من القوانين والتشريعات المنجزة من قبل الحكومة مؤخرا، مثل قانون الدين العام، الذي يهدف إلى ترشـــيد أدوات التمويل ودعم الاستدامة المالية للدولة، وكذلك قانون المطور العقاري الذي سينقل القطاع العقاري والمصرفي والاســـتثماري، إلى مراحل جديدة من النمو والتطور.

ولفت العجيل إلى المبادرات والمشاريع النوعية التي تم اطلاقها مؤخرا، مثل مشروع «الرخصة الذكية»، ونظام «دمج الرخص المكتبية»، وتعديلات قانون الشركات، والتي تعكس سياسات تطوير وتحسين بيئة الاعمال في الكويـــت، مؤكدا أن «هذه الإصلاحات الحكومية انعكست على كل المؤشرات الاقتصادية للدولة».

وبين أنه قبل إقرار هذه الإصلاحات شـــهد الناتج المحلي نموا ملحوظا، بنســـبه 4 في المئة في القطاعات غير النفطية، وهو ما يشير إلى بداية فعلية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية.

وذكر العجيل أن «الحكومة تتطلع إلى تحسين هذه المعدلات خلال عام 2025 والأعوام المقبلة بإذن الله»، مضيفا: «إننا أمام فرصة تاريخية لنقل الكويت إلى مرحلة جديـــدة من النمو والإنتاجية والشراكة».

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي، فقد أوضح العجيل أن الكويت تبنت حزمة من الإجراءات، لتحسين بيئة الاستثمار ورفع مستويات الشـــفافية وتعزيز الأطر القانونية، ما ساهم في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المئة خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن البلاد شهدت دخول جملة من الاستثمارات الدولية في قطاعات مثـــل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية وهو ما يعكس حجم ثقة المســـتثمر الأجنبي في الكويت كمركز استثماري مستقر وطموح.

وأوضح أن المشاريع الاستراتيجية الضخمة مثل مصفاة «الزور» وميناء «مبارك الكبير» و«السكة الحديد الوطنية» إلى جانب تطوير المدن الذكية والبنى التحتية، لا تعزز البنية الاقتصادية للبلاد فحسب، بل تؤسس لاقتصاد مستدام يرتكز على الابتكار والتنوع والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

وقال إن «التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، تمثل البوصلة التي نهتدي بها جميعا في صياغة السياسات الاقتصادية للدولة».

أضاف أن «سموه أكد مرارا أن الكويت تقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية، تتطلب التحرك الجاد لبناء اقتصاد مرن في التعامل ومنفتح على العالم قائم على المعرفة والابتكار، يقوده القطاع الخاص وتدعمه الدولة، ويتفاعل بثقة مع التطورات المتسارعة إقليميا وعالميا».

وأكد العجيل أن «التحدي اليوم ليس في صياغة الطموحات بل في تحويلها إلى واقع ملموس، من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الكفاءات الوطنية وتعزيز موقع الكويت كمحور اقتصادي واستثماري مؤثر في المنطقة».

وذكر أن الحكومة تنظر إلى المستقبل بثقة وتتعامل مع التحديات كفرص، لتسير بخطى واثقة نحو بناء نموذج اقتصادي كويتي جديد، وهو نموذج يؤمن بالشراكة وينحاز للحداثة ويستثمر في الإنسان قبل كل شيء.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على التحولات الاستراتيجية التي تشهدها البلاد في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، التي تعزز التنافسية الإقليمية وتحفز على ادماج القطاع الخاص في بيئة تنظيمية أكثر كفاءة.

وتطرق المتحدثون في المؤتمر إلى عـــدد من المحاور الاقتصادية والاستراتيجية، منها الجهود الوطنية المبذولة لإحياء المشـــاريع المتوقفة وتسريع تنفيذ مشاريع تنموية كبرى مثل مصفاة «الزور» و«سكة الحديد الوطنية» وميناء «مبارك الكبير».

وناقش المشاركون خلال الجلسات أيضا، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي، مع التركيز على تحسين مناخ الاستثمار، من خلال الاســـتقرار السياسي والتشريعات المحفزة والتحول نحو اقتصاد متنوع قائـــم على الابتكار والتكنولوجيا فضلا عن اســـتعراض استراتيجية البلاد نحو التنويع الصناعي والاستدامة وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة وتقنيات الأتمتة وإدارة الموارد بطرق ذكية وصديقة للبيئة.

وسلطوا الضوء على رؤية «كويت 2035» وخططها التنفيذية ضمن المخطط الهيكلي 2040، بوصفها خارطة طريق نحو اقتصاد أكثر مرونة وخدمات اجتماعية أفضل وتنمية شاملة تقودها الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفصام : الكويت

في جلســـات الحوار التي تناولت تمكين الشباب ورواد الأعمال وتعزيز تنوع الاقتصاد، موضحة أنه جرى خلال هذه الجلسات التأكيد على أهمية بناء اقتصادات مرنة ومســـتدامة من خلال التعاون متعدد الأطراف.

وذكرت أن الشباب يمثلون نحو 18 في المئة من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي، ويشكلون قرابة 30 في المئة من عدد الشباب في العالم، لافتة إلى أن تمكينهم يشكل ضرورة تنموية واقتصادية ملحة.

وأكدت أن الاستثمار في الشـــباب يمثل استثمارا في المستقبل، مضيفة أن هذا المحور كان حاضرا بقوة في النقاشـــات، وهو ما تؤمن به دولة الكويـــت وبتمكينهم يتحقق الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

212 ألف طالب

المتوسطة ستستمر حتى 29 مايو الجاري، في حين تمتد اختبارات الصفين العاشر والحادي عشر حتى الثاني من يونيو المقبل.

«الصحة» : موجات

وأفاد الدكتور الســـند في تصريح صحفي أمس، أن من أبرز الآثـــار الصحية المرتبطة بارتفاع درجـــات الحرارة، الإجهاد الحراري الذي يظهر في صورة تعـــب عام ودوخة ناتجة عن فقدان الجسم للسوائل والأملاح، وضربة الشمس التي تعد من الحالات الطارئة الناتجة عن الارتفاع الحاد في حرارة الجسم وقد تصل إلى فقدان الوعي.

ولفت إلى أن منها أيضا الجفاف الذي يصيب الإنسان عند نقص كمية السوائل ويسبب الصداع والإرهاق وجفاف الفم، مشيرا الى أن الحرارة قد تسهم في حدوث هبوط مفاجئ في ضغط الدم خاصة لدى كبار السن والمرضى، فضلا عن اضطراب الأملاح الذي يختل فيه توازن الصوديوم والبوتاسيوم، مما يؤثر على وظائف العضلات والأعصاب.

وأوضح أن معظم حالات الإرهاق والخمول التي يعاني منها البعض هذه الأيام، انعكاس مباشر لتأثيرات الحرارة الشديدة والجفاف على توازن الجسم ووظائفه الحيوية.

وبين أن هذه الأعراض هي مؤشرات فسيولوجية لانخفاض حجم الدم المتدفق إلى الأعضاء، بسبب فقدان السوائل عبر التعرق مما يؤدي إلى نقص التروية للعضلات والدماغ ويسبب الشعور بالوهن والتعب الذهني والجســـدين، مؤكدا أنه يمكن تفادي هذه الحالات بالوقاية الصحيحة والاهتمام بترطيب الجســـم وتعويض ما يفقده من سوائل وأملاح.

ونصح السند بشرب كمية كافية من الماء تقدر بنحو 2ر5 إلى 3 لترات من الماء يوميا للبالغين حتى دون الإحساس بالعطش لتعويض الفقد المستمر للسوائل وتجنب التعرض المباشر لأشعة الشمس خلال فترة الذروة التي تمتد من الساعة 11 صباحا حتى الرابعة عصرا.

«الداخلية» : 191 ضبطية

أن الحملات أسفرت عن 191 ضبطية متنوعة وضبط 301 متهم وإبعاد 249 شخصا عن البلاد، إلى جانب ضبط 52 مطلوبا.

أضافت أن تعاون الجهات المعنية أســـفر عن تحرير 495 مخالفة من قبل بلدية الكويت، و78 مخالفة من قبل الهيئة العامة للبيئة و238 ملصق إغلاق من قبل قوة الإطفاء العام.

وأشارت إلى أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة قامت خلال الحملات الأمنية المكثفة، بقطع 121 كابلا كهربائيا، بالإضافة إلى قطع التيار الكهربائي عن 130 منزلا بسبب المخالفات.

وأضافت أن الهيئة العامة للقوى العاملة فتحت 152 تحقيقا في شـــؤون الإقامة، فيما عالجت وزارة الأشغال العامة طفح الماء في 30 موقعا في منطقة جليب الشيوخ.

وأكدت «الداخلية» استمرار حملاتها الأمنية ضمن جهودها في التصدي للمخالفات بجميع أشكالها وتعزيز الأمن والنظام العام في البلاد.

الهمجية الصهيونية

وقال وزير الخارجية الإيطالي أنتونيو تاياني، إنه وجه السكرتير العام لوزارة الخارجية باستدعاء سفير إسرائيل لدى روما للحصول على توضيحات رسمية بشأن ما حدث في جنين.

واعتبر تاياني، في منشـــور عبر منصة «إكـــس»، أن الطلقات التحذيرية التي أطلقها الجيش الإسرائيلي باتّجاه دبلوماســـيين في الضفة الغربية تهديـــدات «غير مقبولة». وكتب: «نطلب من الحكومة الإسرائيلية توضيحات فورية لما حصل. والتهديدات في حقّ الدبلوماســـيين غير مقبولة». أضاف تاياني أنه تواصل مع نائب القنصل الإيطالي أليساندرو توتينو و«هو بخير»، موضحاً أن الأخير «كان بين الدبلوماسيين الذين تعرضوا لهجوم بإطلاق عيارات نارية قرب مخيم جنين للاجئين».

من جهته، أعلن وزير خارجية فرنسا، جان نويل بارو، أنه سيجري استدعاء السفير الإسرائيلي لدى باريس لتقديم توضيحاته بشأن ما حصل. وكتب عبر منصة «إكس»: «تعرضت زيارة إلى جنين شارك فيها أحد دبلوماسيينا لإطلاق نار من قبل جنود الاحتلال. هذا أمر غير مقبول. سيُستدعى السفير الإسرائيلي لتقديم توضيحاته»، مبدياً الدعم الكامل لوكلاء فرنسا في الموقع، وعملهم الرائع في ظل الظروف الصعبة، وفق قوله.

وأفادت وكالة فرانس برس عن مصدر في وزارة الخارجية الإسبانية، بأن مدريد اســـتدعت القائم بالأعمال الإسرائيلي، وذلك بعد وقت قصير من تنديد مدريد «بشدّة» بإطلاق الجيش الإسرائيلي طلقات تحذيرية باتّجاه دبلوماسيين أجانب كانوا يشاركون في زيارة من تنظيم السلطة الفلسطينية في جنين. وجاء في بيان مقتضب نشرته «فرانس برس»، أن «الوزارة تحقّق في كلّ ما جرى. كان إسباني ضمن مجموعة الدبلوماسيين وهو بخير. ونحن نتواصل مع بلدان أخرى معنيّة بالمسألة لتقديم ردّ مشترك على ما حصل، وهو أمر نندّد به بشدّة».

من جهته، طالب وزير الخارجية البلجيكي مكسيم بريفو إسرائيل، بـ«توضيحات مقنعة» بعد عيارات نارية تحذيرية أطلقها جنود إسرائيليون، واستهدفت بحســـب قوله «عشرين دبلوماسياً» في الضفة الغربية المحتلة، بينهم بلجيكي. وقال بريفو عبر منصة «إكس»، إن الدبلوماسي البلجيكي «بخير لحسن الحظ»، مؤكداً أن «هؤلاء الدبلوماسيين كانوا يقومون بزيارة رسمية إلى جنين تم تنســـيقها مع الجيش الإسرائيلي، ضمن موكب يضم عشرين مركبة يمكن تحديد هويتها بوضوح».

إلى ذلك، أدانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنيين، بأشدّ العبارات، إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار تجاه الوفد الذي ضمّ السفير الأردني في رام الله عصام البدور، معتبرة أنه انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وجريمة تخالف جميع الأعراف الدبلوماسية.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سفيان القضاة، في بيان، رفض المملكة المطلق وإدانتها الشديدة لهذا الاستهداف الذي يُعدّ انتهاكاً للاتفاقيات والأعراف الدبلوماسية، خصوصاً اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 التي تحدد الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي، وتمنح الحصانات للبعثات الدبلوماسية.

ودعا السفير القضاة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وإلزام إسرائيل وقف عدوانها على غزة بشكل فوري، وتصعيدها الخطير في الضفة الغربية المحتلة، وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف الجرائم بحقه ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي ســـياق منفصل، أعلنت المفوضية الأوروبية أمس، تقديم مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 50 مليون يورو، لغزة والضفة الغربية ضمن حزمة مســـاعدات أكبر للمنطقة. وقالت المفوضة الأوروبية لإدارة الأزمات حجة لحبيب إن الأموال، التي سيتم توفيرها لمنظمات المساعدات في المنطقة، تهدف «للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة وتخفيف معاناة الفلسطينيين». وأضافت: «ولكن لا يمكن أن تصل المســـاعدات للذين يحتاجونها بدون دخول آمن وبدون عوائق للعاملين في مجال الإغاثة الانسانية. يجب ضمان ذلك».

واشنطن عينت

لها نفوذ في دمشق منذ الإطاحة بالرئيس السوري السابق بشار الأسد على أيدي قوات المعارضة نهاية العام الماضي.

وردا على طلب للتعليق، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية «لا يوجد إعلان في الوقت الحالي».